

بلاغ الدورة العادية العاشرة للمجلس الأعلى للتعليم المنعقدة بالرباط يومي 23 و 24 نونبر 2009

عقد المجلس الأعلى للتعليم دورته العادية العاشرة يومي 23 و 24 نونبر 2009 بالرباط، التي تصادف إتمام المجلس لسنته الثالثة منذ تنصيبه في 14 شتبر 2006.

وهي مرحلة رسخ خلالها المجلس قواعد عمله، وسبل اضطلاع بالمهام الموكولة إليه، في حرص تام على الاشتغال في نطاق الاختصاصات المخولة له؛ مرحلة حافلة بالاستشارات والتقويمات والاقتراحات والمبادرات، التي يثمرها دوما مسار خصب قوامه النقاش الغني بالرؤى والأفكار المتعددة، والاجتهاد الجماعي، والخبرات المتخصصة، ونهج التشاور والتعاون مع الفعاليات المعنية؛ وذلك بهدف الإسهام المتضافر في النهوض المستمر بالمدرسة المغربية.

مواصلة لنفس النهج، تدارست الدورة في مستهل أشغالها مستجدات الدخول المدرسي والجامعي والتكويني لموسم 2009-2010، من خلال العروض المقدمة من قبل الوزارات المكلفة بالتربية والتكوين، والتي ركزت بالأساس على التدابير المتخذة لتفعيل البرنامج الاستعجالي، كما أثارت بعض الصعوبات المتعلقة بالقدرات التدبيرية وبالتعبئة، التي ينبغي إعطاؤها نفسا جديدا، من أجل إنجاح هذا الورش الحاسم بالنسبة لبلادنا.

أعقب ذلك مناقشة مستفيضة، تمحورت في مجملها حول عدد من القضايا، ولاسيما: التعبئة المجتمعية حول الإصلاح؛ المردودية الداخلية والخارجية للمنظومة؛ الحكامة والتدبير التشاركي وتدبير القرب؛ التمويل؛ استقلالية الجامعة وتركيز مكوناتها في أقطاب ذات قدرة عالية على التنافسية في مجالات الابتكار والتكوين والبحث وإنتاج المعرفة؛ تأهيل البنيات التحتية للمؤسسات التعليمية؛ تأهيل الموارد البشرية؛ التكوين الأساس والمستمر؛ التوجيه التربوي؛ الدعم الاجتماعي؛ الهندسة البيداغوجية؛ الحياة المدرسية والجامعية.

ومن أجل الاستثمار الوظيفي لهذه الوقفة على مستجدات الموسم الدراسي، فقد خلصت الجلسة العامة إلى ترسيخ تقليد صياغة تقرير، عقب دورتي نونبر ويوليوز من كل سنة، بمؤشرات لتتبع تنفيذ البرنامج الاستعجالي وإنجازات منظومة التربية والتكوين بالاستناد إلى توصيات التقرير التقويمي للمجلس الأعلى للتعليم.

في إطار الأعمال التحضيرية للتقرير الثاني للمجلس حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها لسنة 2010، تدارست الجلسة العامة كذلك المحاور التفصيلية لمشروع هذا التقرير، التي سبق أن اعتمدها لجنة توجيه الهيئة الوطنية للتقويم لدى المجلس.

وستواصل هذه الهيئة اشتغالها على محتويات التقرير بإشراف المجلس. على أن يعرض المشروع الأولي لهذا التقرير في دورة يوليوز المقبلة، وأن يتم تدارس صيغته النهائية في دورة نونبر 2010.

بعد ذلك، وفتت الجلسة العامة على مشروعين أساسيين يبادر المجلس باقتراحهما. يتعلق المشروع الأول "بالشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية". أما المشروع الثاني، فيهم "تطوير نظام الأقسام التحضيرية وسلك التبريز" الذي خصصت له الدورة جلسة استماع لخمس خبراء في هذا المجال. وسيعمل المجلس على إصدار هذين المشروعين في أعقاب دورة فبراير المقبلة، بعد تنقيحهما وتدقيقهما في ضوء ملاحظات واقتراحات السيدات والسادة أعضاء المجلس، وبعد اعتمادهما من قبل الجلسة العامة.

حرر بالرباط في 24 نونبر 2009.